

التسوية والتغيير.. بين الواقع والأحلام

التجاني الحاج عبدالرحمن

eltigani.elhag@gmail.com

تمهيد:

إن عملية قراءة الواقع السياسي الحاضر في السودان والتنبؤ بحدوث تغيير بعينه، أمراً تجاوز أن يكون ضرباً من ضروب التكهّن، وذلك نتيجة لتراكم التجارب، نمطية تكرر الأخطاء وتشابه النتائج عبر تاريخنا المعاصر. وبالتالي؛ صار من الممكن وبسهولة الوصول إلى إستنتاجات وتوقعات قد لا تبتعد كثيراً عن تصوّرات محددة الأبعاد والملامح لما قد يحدث بالفعل في المستقبل. يعزز من ذلك التطور الهائل الذي حدث في نظم المعلومات وتوافرها وسبل الوصول إليها وأدوات التحليل والإستقراء والإستدلال. وبناءً على ذلك؛ نستطيع القول: إن أي تسوية محتملة للأزمة المتطاولة التي تحتاح البلاد - إن قدير لها أن تحدث - سوف تضع الأساس المنهجي لتفكيك ما تبقي من السودان وإعادته إلى ما قبل 1821، أي إلى وضعية ما قبل الإحتلال التركي. هذه المقولة لها ما يبررها ويخرجها من خانة "الإفتراض" إلى ما هو أقرب إلى الحادث واقعاً وموضوعاً، وذلك بناءً على شواهد دالة وترتيب ممتط، غالباً مايفرز نتائج محددة ومعروفة قياساً على تجارب إنسانية تمت في مناطق أخرى من العالم بشكل عام، وتجربتنا القريية بشكل خاص. تقول ذلك لأهمية لفت الإنتباه إلى مسألة إعادة قراءة الواقع مرة أخرى، وبصورة لا نطلب منها، ولا حتى نطمح أن ترتفع لمستوى تحقيق إتفاق حد أعلى، أو تشكيل "كلمة تاريخية"، فذلك حلم أصبح عزيز المنال في ظل واقع التعقيدات والإقسامات الحالية، وإنما فقط نتمنى أن تتمكن هذه القراءة من أن تخرج بما يحافظ على ما تبقي من الدولة السودانية، تاركين أمر تطورها لكي تصبح دولة/أمة لها قدرها لذمة التاريخ. إن المتابع للشأن السوداني والذي يدفعه حدسه ووعيه التاريخي يمكنه وبسهولة التقرير بمثل مقولتنا هذه من دون الوقوع في الشعور بأن ذلك نوعاً من المصادرة، ومع ذلك، تصبح عملية البرهنة عليها أمراً مطلوباً بالرغم من صعوبتها.

السياق العام للأزمة ومحركاتها:

كثيراً ما يستخدم مصطلح السياق العام Context في عمليات تحليل الخطاب للإشارة إلى الإطار العام أو الحقل الذي يتحرك فيه هذا الخطاب. وبالتالي؛ وعند نقل هذا المفهوم إلى حقل التحليل السياسي فغالباً ما تكون الإشارة إلى "إطار عام" أيضاً، متضمناً ليس حقل الخطاب السياسي فحسب، وإنما الحقل الإجتماعي، التاريخي، الثقافي والسياسي بعناصره وتكويناته المختلفة التي تُؤطر الخطاب السياسي وتعطيه معناه ومشروعيته. و" المحركات " Driving Force إجمالاً هي القوى الفاعلة والعلاقات داخل هذا الحقل، والتي قد تتمثل في البنيات السياسية، شبكة المصالح، الأيديولوجيات...إلخ، آخذين في الإعتبار عند التحليل وبالضرورة، علاقات الثابت والمتحوّل داخلها وبينها.

إنطلاقاً من هذا التحديد المفهومي الأولي يمكننا القول إن السياق العام للأزمة التي ظلت تحتاح السودان ومحركاتها، أو الحقل العام، تمثله طبيعة وتركيبية الدولة التي تكونت من بعد الحقبة الإستعمارية Post-colonial State. تتفق كثير من الأدبيات على تعريف هذه المرحلة بما يُسمى "مرحلة البناء الوطني" والتي تقوم فيها القوى الوطنية بمهمة إعادة تشكيل وبناء الدولة من جديد وعلى أقباض التركة الإستعمارية على كافة المستويات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية، وبما يخدم قضايا التقدم. وبالطبع تختلف مراحل البناء الوطني باختلاف تجارب حركات التحرر والنتائج التي أحرزتها، لكن السمة الأبرز فيها أن حركات التحرر التي تمر بعمليات نضال وتحرير عسكري قاسي ضد الإستعمار تنتهي بهزيمة المستعمر وطرده، كانت دائماً ما تكون أنجح التجارب في تحقيق فترة بناء وطني وتحقيق الإستقرار والتقدم في أوطانها، ويعود ذلك إلى أن فكرة البناء الوطني لدي هذه الحركات أو المنظومات دائماً ما كانت تتخلق من خلال المشروع السياسي أثناء فترة النضال لهذه الحركات والثمن الذي دفعته شعوبها أثناء كفاحها الطويل من أجل التحرر، وهو ما يجعلها عند لحظات الإنتصار وبناء الدولة الوطنية مؤهلة لأن تستبدل كل البنية الإستعمارية ببنية وطنية جديدة بالكامل، وعموماً فإن تجارب العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تعطينا دروس مفيدة في هذا الصدد.

الشاهد أن حقبة الدولة الوطنية في السودان لم تمر بمرحلة البناء الوطني أو على وجه الدقة لم يكن في سلم أولوياتها الولوج في عملية بناء وطني لأسباب معقدة، أهمها يعود إلى أن فترة النضال ضد المستعمر ونيل الإستقلال لم تكن عملية إنتهت بهزيمة عسكرية وسياسية للمستعمر الإنجليزي، وإنما كانت عملية التحرر نفسها نتاج مساومة معروفة وموثقة أعطى بموجبها الإنجليز الإستقلال وحق تقرير المصير للسودانيين، وتبعاً لذلك زجرت القوى السياسية نفسها صيحة الإستقلال تجلس على نفس الكراسي التي تركها الإنجليز وينفذون نفس الخطط التي رسمها، فكان طبيعياً ومنطقياً يمارسوا أو يفرض عليهم ممارسة نفس الدور الإستعماري، وأن تنتهي حلقة التطور في الدولة والمجتمع إلى أزمة وطريق مسدود تمثلت في مركب صراع "الهوية" و "توجهات الدولة السودانية"، والتي تفرعت منها أزمت جزئية، هي في الواقع تجليات أو تعبيرات لها تمثلت في:

1. عدم إستقرار النظم السياسية من بعد الإستقلال وإلى الآن، بمعنى؛ إنعدام عملية التداول السلمي للسلطة نتيجة لفقدان أرضية الإتفاق على النظام السياسي أو نظام الحكم الذي لم يتخلق ويتبلور في رحم معاناة النضال الوطني.
2. التدهور الإقتصادي المدمر للدولة، والذي جاء كنتيجة حتمية لعدم قدرة الأنظمة الوطنية التي ورثت الحكم من الإستعمار على إحداث التحوُّل في بنية الإقتصاد بحيث تكون بنية متطورة لا تخدم رأس المال الإمبريالي أو الإستعمار الجديد، أو حتى مجتمعاتها، وبالتالي لم تفلح في إنشاء علاقات إقتصاد وطنية تتيح الفرصة لجميع السودانيين للوصول إلى مصادر الثروة وعلى قدم المساواة. مضافاً إليه لاحقاً التحوُّل الهيكلي السالب الكبير الذي أحدثه نظام الإسلام السياسي في "البنية المادية للإقتصاد وعلاقاته" المورثة من الدولة الكولونيالية، والذي من جانب، تم عن طريق تدمير القاعدة المادية للإنتاج والإنتقال بها هيكلياً من نمط إقتصاد منتج إلى نمط إقتصاد خراجي/ريعي/طفيلي. ومن جانب آخر؛ تشويه وتخريب العلاقات الإقتصادية من خلال الربط المحكم لـ"علاقات الإنتاج الربعية" بشروط الإبتناء لكيانات إثنية وقبلية، وجمهوية بعينها، والتي وفيما بعد، أصبحت تلعب الدور الحاسم في معادلات علاقات السوق ومواقع تراكم رأس المال ومنافذه. وهذا تطور على صعيد البنية والعلاقات معاً، لا يمكن وصفه في واقع الأمر، بغير أنه أكثر تأخراً وتخلفاً من تلك البنية والعلاقات التي خلقتها الدولة الكولونيالية.
3. إنقسام إجتماعي عميق، أفرز في نهاية المطاف حركة هجرة معاكسة نحو إنتاءات أصغر، بديلة لتلك التي كانت تسعى لإنشاء رابطة سودانية قومية.

ظل هذا الحقل بمحركاته يلعب الدور الرئيسي في تطور هذه الأزمة المتصاعدة، يتجلى باستمرار في أزمات وأشكال المصادمات والمواجهات بين التيارات والمشاريع السياسية التي إنتظمت الساحة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، وبإختلاف نظم الحكم. والجدير بالذكر هنا هو أن تلك المواجهات في بداياتها لم تكن على درجة من الوضوح لتعكس عمق الانقسام الحقيقي في الدولة حول: مسألة الهوية، إشكالية نظام الحكم والتداول السلمي للسلطة ونمط التطور الإقتصادي. ويُرجح كثير من المؤرخين أن السبب يعود إلى أن البنيات السياسية والدولة كانت فنية وخارجة لتوُّها من تجربة إستعمارية، تسود فيها شعارات الإستقلال الوطني الفضاضة. وتجاوزاً للكثير الذي يمكن قوله وتكراره في هذا الصدد، نكتفي بما لحظه د. فرانسيس دينق من أن المحور الأساسي للأزمة كان – ولا يزال – دائراً حول مسألة الهوية وتجلياتها في الحكم والإقتصاد والإجتاع، وقد برهنت بالفعل على ذلك عملية إنفصال الجنوب، إذ أن ماقاد إلى الإنفصال واقعياً هي هذه الأسباب وليست غيرها. والمؤسف أنه وبالرغم أن هذا الإنفصال الدرامي كان يجب أن يكون درساً قاسياً ومفيداً لكي تعيد النخبة التي ورثت الدولة الكولونيالية حساباتها وتعود إلى منصة التأسيس، غير أنها انزلت مرة أخرى في حروب جديدة حاملة نفس أسباب سابقتها.

ملاحح التسوية أو التغيير:

في هذه الفقرة سنحاول أن نتخيل التغيير أو التسوية/ التسويات المحتملة، وقد يُطرح سؤال منطقي: ما هي الأسس التي تجعل من "تخيلنا" هذا أو تصوراتنا تمتلك درجة من المعقولية؟ للإجابة على ذلك سنضع أولاً معطيات وفروضات ونستقري إفرزاتها أو نتائجها الأقرب، وفق ما تقتضيه المعقولية السياسية بشكل عام، وعلى خلفية التجربة السياسية في السودان.

المعطيات:

المعطى الأول: ضعف النظام: حكمت حركة الإسلام السياسي السودان بالحديد والنار منذ يونيو 1989، وطوال هذه الفترة كانت هنالك ثلاثة عناصر كونت في مجملها الركائز الأساسية التي قام عليها حكم الإنقاذ وطغيانهم:

الأول: الأيديولوجيا الدينية، وهي الركيزة التي صاغت المبرر الديني/الأيديولوجي والمسوّغ الأخلاقي للإستيلاء على السلطة والإستمرار فيها والإستبداد بها.

الثاني: السيطرة الإقتصادية والإستحواذ على الموارد والمقدّرات الإقتصادية للدولة، والذي تم تعريفه أو "تأصيله" في لغة الإسلام السياسي بـ "التمكين". وقد تم ذلك في بداياته عبر إتباع سياسة الإستخصاص أو الخصخصة Privatization حيث نتج عن هذه السياسة التحوُّل الهيكلي الي ذكرناه في بنية وعلاقات الإقتصاد. هذا مهم للغاية من الناحية النظرية، لأنه – أي هذا التحوُّل الهيكلي – صُمم لكي ينسجم مع سياسة التمكين بكل ما حملته من هيمنة وإستحواذ لصالح الموالين أو المنتسبين للحركة الإسلامية من جانب، وإقصاء الآخر ممن هم خارج أسوارها من جانب آخر، وتحويل سياسة التمكين في نهاية المطاف إلى إستحواذ وهيمنة تتم على أسس إثنية وثقافية.

الثالث: الهندسة الإجتماعية، والتي إنبتت على ركيزة الاطار المرجعي الأيديولوجي/الديني الإسلاموعروبي وفرضه كهوية "جامعة" للدولة والمجتمع، وفي ذات الوقت إستخدامها كأداة لقمع وإعادة إنتاج الآخر داخل سياقاتها.

فبالقدر الذي أدت من خلاله هذه العوامل وتفاعلاتها خلال الثلاث وعشرون عاماً الماضية إلى تقوية حكم الإسلام السياسي في السودان، غير أنها أيضاً أدت إلى إضعافه!!، وتفسير هذه المقولة يستند على حقيقة أن قوة النظام الحاكم اليوم تمت بالأساس على حساب إضعاف الدولة، والذي تم على مدى طويل. فالثابت في الدول ذات النظم السياسية الراسخة والديمقراطيات المستدامة، أن

الأحزاب/البنيات السياسية فيها تستمد قوتها من قوة الدولة وليس العكس، وذلك نتيجة لـ: إحترام النظم القانونية والدستورية، رسوخ هيكل وعلاقات الحكم والإتفاق على أشكال التطور وأنساقه، مما أتاح سلاسة عملية التدوالي السلمي للسلطة وديمومتها. لذلك، نجد أن قوة المؤسسة الحزبية المسيطرة على الدولة/الحكم، ومهما بلغت من شأن وقوة ذاتية طافية في السطح، تظل في الحقيقة ضعيفة إذا نظرنا إليها من خلال نسق الدولة الضعيفة والآلية للإنبهار، وهذه الوضعية لن تنتج تقدم بل تخلف، وشمولية وإستبدال ومواجهات في نهاية المطاف.

المعطى الثاني: ضعف القوى المناوئة: بشكل عام تتعدد أسباب ضعف القوى المناوئة للنظام الحاكم، منها ما هو ذاتي ذو صلة وثيقة بطبيعة وطريقة ممارسة العمل السياسي والتنظيمي داخل هذه القوى نفسها، والذي يترد في بعض من أسبابه إلى الخلفية الأيديولوجية لهذه القوى، توجهاتها وخياراتها السياسية وأساليب العمل التنظيمي والقيادة. أما من الناحية الموضوعية فإن ضعف الدولة يلعب دوراً مركزياً أيضاً في إضعاف هذه البنيات، وإذا كان العامل الأخير واضحاً بما يكفي، غير أن العامل الذاتي يصبح أكثر تعقيداً، لأن تحليل هذه الأوضاع الذاتية عند دراستنا لواقع وتاريخ البنيات السياسية المناوئة للنظام في السودان قضية مترامية الأطراف، تتضمن البحث والقراءة لطيف واسع من التباينات الأيديولوجية، والخيارات السياسية المتباعدة، والتي تصل في كثير من الأحيان حد التناقض والتصادم. لذلك فالإكتفاء هنا بالإشارة المختزلة لها ما يبررها في حدود أسئلتنا التي نحاول الإجابة عليها. ومع ذلك فإنه كان ضرورياً.

المعطى الثالث: إنقسام القاعدة الإجتماعية: الإشارة للقاعدة الإجتماعية هنا هو تجاوزاً لإشارة للتكوين القومي الجامع - إن جاز التعبير - والذي يمكن القول أنه شكلاً ومضموناً يجب أن يعكس إتفاق كافة الكيانات الإجتماعية والسياسية في السودان على القضايا الأساسية التي تجعل من الدولة مستقرة ومستدامة. صحيح أن هذه القضايا تختلف بإختلاف المجتمعات والمراحل التاريخية التي إجتازتها، لكن هناك إتفاق عام بأنها لا تخرج من قضايا: الهوية، العدالة الإجتماعية، المساواة أمام القانون وأحقية الوصول إلى مصادرة الثروة والسلطة Access to power and wealth. والمعروف أنه في السودان ومنذ نشوء دولة ما بعد الاستعمار Post-colonial State، لم يتم إتفاق بين كافة الكيانات الإجتماعية والقوى السياسية حول هذه القضايا، وحتى قشرة "وحدة التوجهات" الرقيقة التي تحلقت أثناء مرحلة النضال ضد المستعمر وفي خضم معركة الإستقلال، تعرضت للتآكل بمرور الوقت وتعاقب الأنظمة الوطنية، إلى أن تلاشت تماماً لتحل محلها توجهات التباعد والبحث عن خيارات الإنفصال عن الدولة الأم، وهو ما عبر عنه بجلاء حدث إنفصال جنوب السودان، ومنتوق الحدوث في مواقع النزاعات الأخرى.

المعطيات الثلاثة السابقة يمكنها إن تكون بمثابة تلخيص مكثف لأزمة دولة ما بعد الحقبة الكولونيالية في السودان، وبالضرورة كل عنصر يحوي في داخله دينامياته أو محركته التي أوصلته لدرجة التصنيف كأزمة دخلت بدورها في تفاعل مع الأزمات الأخرى، مما أدى في نهاية المطاف وعبر التفاعل الجدلي لهذه العناصر مجتمعة إلى حالة الأزمة الكلية.

المتعارف عليه هو أن أي حلول لمنظومة أزمة (ما)، لا يتم من خارجها، ولا بإسقاط نتائج تجارب أخرى عليها، بل يتم من داخلها، بمعنى؛ أن أي قضية تتميز بأنها ذات "طابع إشكالي" تظل على الدوام حاملة لحينات الحلول في داخلها. وفي هذا السياق تمثل التجارب الأخرى التي أفرزتها التجارب الإنسانية، منظومة قيم وتراث راسخ تقف بمثابة أيقونات لا غني عنها في تطور الشعوب والأمم. وهذا ما يجعلنا نرى أن التغيير والتسوية لا تخرج من الفروضات التي سنعرض لها أدناه والمبنية قراءة واقع الحراك السياسي

الذي أمامنا في السودان، واضعين في الذهن - بالطبع - المعطيات سابقة الذكر. ومع ذلك؛ لا يفوتنا التأكيد على أن هذه الفروضات ليست نهاية التاريخ بالنسبة لنا، باعتبار أن المتغيرات قد تطرح بدائل لم تكن في الحسبان، والتقدير هنا قائم فقط على ما هو أقرب للتحقق، طبقاً لشروط المعقولة السياسية.

الفروضات

1 - الثورة أو الإنتفاضة:

هذا الافتراض له ما يبرره وذلك لإعتبارات عديدة منها:

أولاً: إن الثورات ضد نظم الاستبداد ظلت ثابت تاريخي في الحياة السياسية للشعوب والمجتمعات، برهنت عليها التجارب الإنسانية، ولا نحتاج لاستعراضها هنا لإثبات وجهة نظرنا.

ثانياً: التجربة السودانية على وجه الخصوص ثرية في هذا الصدد. وبالتالي فإن حدوث التغيير عبر إنتفاضة أو ثورة أمر متوقع قياساً على ما هو موروث من الوعي الجمعي المتراكم للسودانيين والتجربة السياسية عموماً، وهو ما علمنا آياه التاريخ المعاصر للدولة السودانية.

ثالثاً: ما أُصطلح عليه بالشروط الموضوعية لقيام الثورة، أي ثورة، وهي على وجه الدقة قد إنتصبت واقفة الآن في واقع السودان من حيث هي كشرط موضوعية، لكنها في تقديرنا لم تصل إلى مرحلة النضوج بعد، حتى يكون بمقدورها أن تصنع ثورة أو تحول حقيقي ومصيري في بنية الدولة وعلاقاتها ومنظومة قيمها وهيكلها، لا على مستوى الوعي أو الفعل. وتتلخص هذه الشروط في: الظلم والإستبداد بأشكاله وأنماطه، الإنحلال والفساد بمظاهره المتعددة، التضيق الإقتصادي. لذلك فإن ما حدث خلال الفترة الماضية (سبتمبر) من إنتفاضة عارمة ضد النظام لم يكن ليخرج من هذا الإطار سوى في تقديرات التوقيت.

ويبقى السؤال المركزي الأهم، والذي يمثل التحدي الذي يواجه الثورة/الإنتفاضة المتوقعة هو: هل التغيير الذي تسعى لتحقيقه الإنتفاضة أو الثورة القادمة سينجح عنه، أو بمقدوره أن يؤدي إلى تحوّل جذري في بنية الدولة وعلاقاتها ومؤسساتها وهيكلها، بحيث يشكل قطيعة مع تاريخ الظلم والاستبداد، فاتحاً المجال لتطور حقيقي؟ أم سيكرر تجارب أكتوبر 1964، وأبريل 1985؟ إذن الأمر يتطلب قراءة الأحداث السابقة (ثورة سبتمبر) بعناية قبل البحث عن إجابات.

لقد كان قيام الإنتفاضة في سبتمبر من هذا العام في الواقع نتيجة مباشرة ورد فعل للسياسات الحكومية التي قضت برفع الدعم عن المحروقات (المواد البترولية). وقد شاركت في هذه الإنتفاضة الغالبية المسحوقة من السودانيين في كافة مدن الوسط والشرق والغرب والشمال والعاصمة الخرطوم (أو الشمالي النيلي كما وصفها الصديق الشاذلي تيرا). والسمة أو الملاحظات الواجب تدوينها حولها:

أولاً: إن وقودها كانوا صبية المدارس الثانوية والأحياء السكنية، والذين خرجوا إلى الشوارع عن بكرة أبيهم متحدنين السلطة احتجاجاً على الغلاء وتدني مستوى المعيشة.

ثانياً: هذه التظاهرات وخلال معظم أيامها، ظلت بمعزل عن أي قيادة سياسية منظمة!!، وهو ما يؤشر عموماً إلى الفجوة العميقة بين القوى السياسية والقواعد الإجتماعية. والحقيقة المرة إن هذه القوى كانت في مباحكات مع السلطة للتوصل لتسوية ما تتيح لهم المشاركة بأي صورة كانت، والنظام كان يتنعم.

ثالثاً: استخدام العنف المفرط الذي لجأت إليه السلطة لوقف التظاهرات والإحتجاجات، والذي وصل إلى الحد الذي لم تتردد فيه الحكومة ولو للحظة، من إغتيال الضحية المتظاهرين عن عمد وقصد وترصد، وهو ما يكشف عن خوف السلطة من التغيير وتبعاته وهذا مفهوم في إطار الصراع السياسي، وفي نفس الوقت إستعدادها للسباحة فوق مجور من الدماء من أجل أن تبقى، وهذا هو الغير مفهوم!!، خاصة في أوساط عامة الناس، والذين كانوا ولأخر لحظة، يراهنون على أن من في السلطة أناس أهل "مشروع رسالي" وطهارة ووازع ديني سيحول - على الأقل - بينهم وبين دماء المسلمين. وبالتالي كانت صدمة عامة الناس هؤلاء كبيرة، خاصة عند مقارنتهم بين خطاب أهل المشروع الرسالي من جانب، والثقوب التي احدثتها رصاصات أصحاب نفس المشروع في جماجم أطفال المدارس الأبرياء .. أطفالهم من جانب ثانٍ.

رابعاً: التحول السريع الذي حدث في مطالب المتظاهرين من الإحتجاج على إرتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، إلى المطالبة بتغيير النظام! ويعود ذلك إلى الوعي السياسي التراكمي المستتبطن أصلاً لدى المتظاهرين، بالإضافة إلى العنف الذي مارسه السلطة. فنتيجة لسقوط الكثير من الشهداء بدأ مضمون المواجهة بين المتظاهرين والنظام في التحول السريع باستدعاء مخزون الوعي السياسي التراكمي، فكان إن إرتفعت المطالب إلى مستوى أكثر تجديداً، ملخصة كامل الأزمة السودانية في شعار: "حرية، سلام وعدالة ... والثورة خيار الشعب"، إذ يعد إرتفاع الأسعار ولا تدني المستوى المعيشي على صعيد الوعي تمثل أسباباً للمواجهة، وإنما البحث عن الحرية والسلام والعدل، والثورة كمرحلة من مراحل التغيير، وأول الخطوات هي رحيل النظام.

بالطبع؛ أي ثورة أو إنتفاضة هي في نهاية التحليل ناتج تراكمي لسلسلة طويلة من عمليات القهر والإستبداد السياسي مصحوبة في أغلب الحالات بإختلال في العلاقات/التراتيبات الإجتماعية، وكما قلنا ما حدث لا يخرج من هذا التصور، بالتالي فإن الدروس المستفادة من إنتفاضة سبتمبر ليست في التأكيد على نظرية الفعل التراكمي للثورة في عمومياتها، وإنما في التركيز على قراءة عنصرين مهمين في حالتنا هما: **غياب التنظيم والقيادة** من جانب **وعنف السلطة** من جانب آخر. هذين العاملين مثلاً أس الإشكالية التي أدت إلى تراجع الإنتفاضة وإنحسارها، وبالتالي الضرورة تقتضي تسليط الضوء عليها بغرض تحليلها بدقة قبل الإقدام على أي مواجهة في المراحل القادمة.

غياب القيادة:

إن أول ما يجب على ذلك هو المعطى الذي أشرنا إليه في البداية وأسميناه بـ "ضعف القوى المناوئة"، والذي كما قلنا تتعدد أسبابه. منها ما يرتد إلى طبيعة تكوين هذه القوى وطريقة إدارة العمل التنظيمي داخلها. فإذا كان بالإمكان تفسير الضعف التنظيمي في إطار الإنهك الذي حدث لهذه القوى على مدى العقود الماضية، غير أن هناك عامل آخر - وربما يكون هو العامل الأقوى - يقف خلف هذا الضعف ويغذيه، وهو الموقف السياسي الناجم عن الإنقسام الأيديولوجي - الاجتماعي وانعكاساته على القواعد الإجتماعية، فهذه القوى لا هي اليوم - ولا كانت بالأمس - تقرأ من نفس صفحة التغيير They are not all reading the same page فقد ظلت على الدوام ذات سقوفات متباينة، أقصاها ما يدعو للتغيير الجذري، بينما أخرى تدعو للإطاحة بالنظام من كرسي السلطة فحسب ووراثة تركته. هذا العامل أثر على حراكها السياسي وأسهم - بجانب سياسات التقسيم

والإنهاء التي إتبعها النظام — في خلخلة وحدة الإرادة السياسية تجاه مسألة التغيير وماتبعا من تمزيق للنسيج الإجتماعي. أثبتت هذه المقولة ردود فعل القوى المناوئة وتفاعلها مع إنتفاضة سبتمبر، والتي ظهرت متناقضة ومنزوية لحد بعيد. والأمثلة كثيرة، لكن نكتفي بقليل منها: ففي الوقت الذي كان فيه الأطفال والصبية بالمدارس والأحياء والفرقان يصرعهم رصاص السلطة المرتخفة في رؤوسهم المكشوفة وصدورهم العارية، كانت القوى السياسية المنوط بها أن تكون في المقدمة، تناقش في الصالونات المغلقة والبيوت التي يحاصرها/يحرسها جهاز الأمن "صنع مبادرات توحيد الصف!!"، وآخرون يبحثون عن متآمرين خياليين يعملون لإزاحتهم من كراسيهم كمثليين لثورة هم لم يكلفوا أنفسهم عناء النزول إليها في الأرض حتى معرفة عدد من أستشهد فيها !!، وآخرون — كما هو دأبهم — يتدعون مبادرات وينظمون تظاهرات لا تحضرها حتى عضويتهم الملتزمة، نكايه في قوى التغيير الشابة، وكأما الثور قد خرَّ صريعاً فخرج الجميع بسكاكينهم لينالوا حصتهم!! قلة من القادة السياسيين اصطفوا مع المتظاهرين في ميادينهم، وهو موقف ستحفظه لهم ذاكرة الأجيال في صفحة تاريخهم وتاريخ أحزابهم، وسيبقى علامة فارقة في مسيرة الفرز من أجل التغيير، في الوقت الذي طأطأ قادة آخرون رؤوسهم خوفاً من السلطة وطمعاً فيها. ومثل هكذا مشهد تاريخياً حياً في الذاكرة الجمعية لأجيال ما زال منهم من هم على قيد الحياة. ففي أبريل تم موقف شبيه للذي يجري الآن، فالذين خرجوا للشوارع "شاهرين هتافهم" حينها، كانوا الشاشة — كما كان يطلقون عليهم في ذلك الوقت — وجاءت القوى السياسية في نهاية المطاف لتتطف ثمره الإنتفاضة بمؤامرة حيكت ليلة الخامس من أبريل 1985، ما بين الأخوان المسلمين وآخرون (أنظر: السر محمد سعيد، القوات المسلحة والسياسة في السودان).

وعلى كل؛ فضعف التنظيم والإفتقار للقيادة ليس بالأمر الغريب أو الاستثناء في طبيعة القوى السياسية في السودان، بل سمة ظلت لصيقة بتاريخه ومرتبطة بصورة صميمة بمنهجية الإلتواء للحزب السياسي وطريقة إدارته، والتي وتاريخياً كانت في أساسها، تقوم على الولاءات القبلية والجهوية (حزبي الأمة والحزب الإتحادي نموذجاً)، ولم تكن مؤسسة على القنوات والخيارات ولا شبكة المصالح السياسية، باستثناء القوى الحديثة أو الجديدة. وحتى هذه القوى الجديدة في مرحلة من مراحل تطورها السياسي والتنظيمي، وبصورة أو أخرى، تأثرت شروط علاقات الإلتواء داخلها بنفس تلك السائدة داخل القوى التقليدية. وهذا النوع من العلاقات التنظيمية الداخلية، دائماً ما تكون هشّة وآيلة للتفكك، ذلك لأن الروابط ما بين الهياكل القيادية العليا والقواعد التحتية، دائماً ما تكون واهية وملتبوية في أغلب الأحوال كنتيجة لضعف قنوات الإتصال وعدم الإلتزام بها. وغني عن البيان القول أن هذه العملية تؤثر في صناعة القرار، توليد القيادات ونقل وتوريث التجارب المرجو منها أن تصبح تراثاً وتقليداً. لذلك نجد أن إرتباط القواعد بقرارات مؤسساتها الحزبية ضعيفاً. وكنجاز لحالة الضعف هذه تتم عملية صناعة القرار بصورة فوقية، ويتم التواصل في أغلب الأحيان عن طريق الإشارة أو الإيجاء أو التوجيه الذي يقوم به رئيس/ زعيم الحزب، بما هو أقرب لطريقة العمل داخل "الطرق الصوفية". وربما يكون السبب وراء مآزق الإنحلال التنظيمي في جانب من جوانبه، يعود إلى أن هذه القيادات الحزبية تدرك إن العلاقات التي تربطها مع قواعدها ليست هي شبكة المصالح السياسية وحدها، وإنما تتداخل علاقات أخرى أكثر نفوذاً وتأثيراً من علاقات المصالح السياسية تستثمرها للإستمرار في المواقع القيادية داخل هذه المؤسسات السياسية، وهو أمر في نهاية التحليل يُصنف في مظهره كسوء إدارة، نتيجته الأخيرة تعتبر سوء في القيادة. لذلك كان وضعاً طبيعياً أن ينشأ الانفصال التدريجي ما بين قيادة هذه المؤسسات السياسية وقواعدها حتى بلغ درجة الانفصال الكامل، والذي عبّرت عنه الإنشطارات والإقسامات، أو في أفضل الأحوال ظهور المؤسسة الحزبية المعنية بمواقف متباينة ومتناقضة حيال القضايا التي على المحك. والنماذج لهذه الانفصالات والمواقف المتناقضة كثيرة في واقع القوى السياسية في السودان. والمتابع للإنشاءات التنظيمية لهذه القوى ومواقفها يجد الكثير من الدروس المستفادة. فعلى سبيل المثال نجد أن قيادة الأحزاب التقليدية تتخذ قرارات ومواقف سياسية معينة، في حين تقف قواعدها على النقيض!! (لاحظ مواقف الصادق المهدي الأخيرة في مقابل مواقف شباب الأنصار وحزب الأمة، وأيضاً مواقف

الحزب الإتحادي وشبابه). وأبلغ تعبير لهذه الإنقسامات هي الحركات الشبابية التي تولدت خلال الفترة الماضية (قرفنا، التغيير الآن، شباب من أجل التغيير)، فكل عضوية هذه القوى الشابّة كانت في الماضي كوادر ملتزمة لأحزاب، تخلت عنها بحثاً عن منصات جديدة تعبر عن تفكيرها السياسي، طموحاتها ورؤيتها لسودان المستقبل. لذلك كان طبيعياً عندما إندلعت الإحتجاجات الأخيرة أن تظهر هذه الفجوة بوضوح لا تخطئه العين.

عنف السلطة/ الدولة:

إن السلطة أو الحكومة، أي حكومة، مخوّل لها إستخدام العنف، والثابت أن هذا الإستخدام غير مطلق، بل مربوط ربطاً محكماً بشرطين أساسيين وجوهريين:

أولاً: شرعية السلطة أو الحكومة نفسها: وهنا في واقعنا نجد أن "الشرعيات" التي تدعي الحكومات المختلفة إستنادها عليها كثيرة، فمنها ما يدعي أن شرعية الحكم وبالتالي إستخدام العنف أتت إليهم بتفويض إلهي كما في حالتنا في السودان وحالات أخرى شبيهة، أو شرعية الوراثة كما في النظام الملكي. وتعتبر حكومات التفويض الإلهي أو الملكي من أقدم النماذج في تاريخ البشرية، حيث نمت وتطورت في عصور سابقة لم يكن مفهوم الدولة قد تطور بعد إلى شكله الحالي. وم تجدر الإشارة هنا إلى أن نماذج الحكم الملكي الوراثة الموجودة الآن في بعض بلدان العالم الأول، وإن كانت تاريخياً تعتبر إمتداداً لشرعية الحكم الوراثة لنموذج ما قبل تطور مفهوم الدولة، غير أنها من الناحية الموضوعية تمكنت أن تتواءم مع هذا التطور في مفهوم الدولة الحديثة، وبالتالي تحولت إلى حكم أسمى أكثر من كونها فعالية مركزية متحكمة في صناعة القرار كما كانت في سابق عهدها. بينما في المقابل بقي نموذج الدولة الدينية على تحلفه وتبعه، لا وبل إستدعائه – خاصة في النموذج الإسلامي – لأثر نماذجه الماضية. صفوة القول، إن ما أصبح مترسخاً في التجربة الإنسانية هو: أن شرعية الحكم تُستمد من التفويض الشعبي، وليس من أي مصدر آخر إلهياً كان أم وراثياً.

ثانياً: إستخدام العنف: والذي يجب أن يتم – وبالضرورة – في إطار النظم الدستورية والقوانين المتعارف/المتفق عليها، وذلك للحد من عمليات تخطي حدود الإستخدام القانوني المسموح به للعنف أو القوة لأي أغراض كانت، وفي نفس الوقت، القدرة على محاسبة الجهات التي تستخدم العنف خارج النظم الدستورية والقانونية داخل الدولة. ويحدث إستخدام العنف غالباً من جانب الدولة في إطار وبغرض تحقيق السلام الإجتماعي والعدل (والذي تقع مسألة الأمن التي يتمشّدق بها الطغاة كجزئياته وليست أساسه) مثل محاربة الجريمة أو إعلان الحروب بغرض الدفاع وغيرها، وهذه جميعها – وكما قلنا – يجب أن تكون مقيدة بالأطر الدستورية والقانونية، ومفهومة لدى الشعب الذي خوّل سلطته للحكومات لكي تمارس عليه هذا النوع من العنف في النظم الديمقراطية. والمفارقة أنه في حالة الدولة التي تدعي شرعيتها من مصدر غير الشعب (مصدر إلهي أو وراثي ملكي على سبيل المثال) فإن إستخدام العنف فيها دائماً ما كان غير مشروط بأطر قانونية أو دستورية غير تلك التي يصنعها الأمراء والملوك، ولا هو مرهون بموافقة أو رضي الشعب عليه، لأنه بطبيعته مستمد من سلطة متعالية على الشعب والدولة نفسها – أو هذا ما يدعيه الأمراء والملوك على الأقل.

لذلك فقد كانت – ولا زالت – نماذج الدول الدينية في حاجة ماسة إلى الإستعانة بالأيدولوجيا لإضفاء الشرعية على العنف، لأنه ليس في مقدورها إنتاج وتوطيد السيطرة على الدولة بالقمع والعنف العاري لوحدها بتعبير أريك فروم. فكان منطقياً أن تكون هناك طبقة إكليروس في عصور الظلام الأوروبية وفقهاء سلطان في الممالك والدول الإسلامية قديمها وحديثها يبررون لهذا العنف، والذي يأتي تارة بأنه إنتلاء من الله، وتارة أخرى بأن ذلك تطبيق للأحكام الإلهية أو الشرعية أو غيرها. ويحتهد

فقهاء السلطان هؤلاء عادة في مثل هذه الظروف في إبتداع التخريجات الفقهية لتبرير عنف السلطة. والأثر الراسخ في التاريخ الإسلامي في هذا الصدد هو: "عدم جواز الخروج على الحكام أو ولاة الأمر إلا إذا صدر منهم كفر بواح!!" وبالطبع معلومة الظروف والحقبة التاريخية التي نشأ فيها مثل هذا الفقه وهو العهد الأموي، والذي تم تعريفه حينها بـ "منهج الجبر" ومنظريه بـ "المرجئة"، والذي قام وساد بالخصوص لتبرير عنف بني أمية وعسفهم لتمكين سلطانهم. وربط عدم الخروج على الحكام أو عدم طاعتهم بضرورة ظهور الكفر البواح منهم، أو صد الأبواب أمام محاسبة السلطان على أي جرائم يرتكبونها حتى وأن كانت تخرج أسس الشرعية المتعالية نفسها التي يتمترس خلفها الحكام، لا وبل إرجاء ورفع أمر المحاسبة إلى العالم الأخروي.. عالم الغيب والشهادة. ويمضى علماء السلطان هؤلاء إلى ما هو أبعد من عدم جواز المحاسبة في الدنيا وإرجائها إلى الآخرة، إلى مطالبة الشعوب المقهورة بالصبر والثبات على هذا الحاكم الظالم والدعاء له صباح مساء بالصلاح أيضاً!!، وكل ذلك إلقاء فتنة يعلمون هم .. و(هم) وحدهم أبعادها!!.. وفي نماذج الدول الإسلامية الكثير من العبر والدروس، أما في تجربتنا الراهنة، فالحديث فيها ذو شجون يغنيننا عن التكرار.

هذا الإستعراض النظري/التاريخي كان من الأهمية بمكان لرؤية الخلفية والأبعاد الحقيقة للعنف الذي إستخدمته الإنقاذ في مواجهة إحتجاجات سبتمبر وكل الإحتجاجات التي قامت ضدها في السابق، والذي فسّره البعض في إطاره السياسي المعاصر، متجاهلين هذا البعد الأيديولوجي - التاريخي الهام، مراهنين على أن مواجهة الإنقاذ ستكون ناعمة وسيستقط حكمهم متى ما وصلت الإنتفاضة إلى "الرقم الحرج"!! نسوا أو تناسوا أن هذه الدولة وهذا النظام لا يواجه هذه المظاهرات "بالعنف العاري وحده"، وإنما بسلاح الأيديولوجيا الدينية، لأنه المبرر الوحيد الذي لا يملك غيره. والرصاصات التي حصدت أرواح الأطفال أطلقتها أصابع تعتقد، لا وبل تؤمن في التبريرات الدينية والأيديولوجية التي تصدر من الدولة وفقهاء السلطان فيها، الذين لم ينسوا نصيبهم من الدنيا أيضاً. ولم يكن مستغرباً لكل من تابع مجريات الأحداث ملاحظة أن كل أئمة المساجد على نطاق السودان إنبروا يرفعون عقيرتهم بالصياح في خطب صلوات الجمع ليحثوا المصلين على عدم جواز الخروج على ولاة الأمور!!، لا وبل طالبوهم بالبقاء في منازلهم والمحافظة على أرواحهم والصبر على بلاء إرتفاع الأسعار، في الوقت الذي تتسرب الملايين التي كان بإمكانها سد فجوة رفع الدعم وإسكات صوت المتظاهرين إلى مطارات العالم، والتبرير أن ذلك إمتحان من رب العالمين واجب الصبر، يثاب عليه المرء في دنياه وآخرته. والمستغرب له كيف أنهم نسوا أو تناسوا أن ينصحوا ولاة الأمر أن الرب أيضاً يملك حق محاسبة المخطئين إن لم يتوبوا ويرجعوا إليه!!! وقد علق أحد ظرفاء السياسة السودانية على هذا الموقف الميلودرامي بقوله: "إن فقهاء السلطان في السودان يطلبون من الضحية الصبر والثبات على الجوع والموت، في الوقت الذي كان أكرم لهم ولضميرهم الديني أن يطلبوا لها الرحمة من الجنة لأن السأكت عن الحق شيطان أحرص كما يقول الأثر، خاصة وأن حبال الوصل ممدودة بينهم وبين أهل الحل والعقد في الدولة"!!! وهو أقل ما يفعله من إنبرى ناصحاً لعباد الله في بيوت الله.

وكما سبق وقلنا، طالما أن الدولة تدعي شرعيتها من مصدر إلهي، فإن إستخدام العنف بواسطة لا يخضع لمراقبة البشر، لأنه بدقة شديدة شأن ماورائي يُحاسب عليه ولاة الأمر في الحياة الآخرة، هذا من جانب، الجانب الثاني والأخطر هو أن من يستخدمون هذا العنف، وخاصة الذين يستعملهم النظام في المواجهات على الأرض، غالبيتهم لا يعتقدون أن ما يقومون به هو جريمة تناسب عليها الشرائع السأوية والوضعية معاً، إنما يعتبرونه جهاداً في سبيل الله!!! وبالتالي نجد أن قتلهم للمحتجين في تصوراتهم لا يستند على أن هؤلاء البسطاء الذين خرجوا إحتجاجاً على غلاء المعيشة هم بشر لا حول لهم ولا قوة ضاقت بهم سبل العيش جراء هذه السياسات، أو أن لهم حق أصيل - أياً كان مصدره - في الإحتجاج والجأ بالشكوى، بل تعاملوا معهم كـ "خارجين" عن الملة

أو الدين أو أي تفسيرات قد يتم إيرادها في مثل هكذا شروط. لذلك فالعنف المفرط الذي تم استخدامه له ما يسندده، ولم تقم به الإقناذ إعتباطاً، فبالإضافة للعامل الأيديولوجي/الديني، يظهر طافياً بوضوح في السطح عامل الخوف من سقوط النظام وما يتبعه من زوال السلطة والنعمة وقائمة الثارات الطويلة.

هذين العاملين: المسوخ الديني والخوف من زوال السلطان، هما في واقع الأمر المحركات الرئيسية التي تقف وراء العنف المفرط الذي تم استخدامه في المواجهة. فالأول: (المسوخ الديني) مثل البنية الأيديولوجية اللاشعورية التي شرّعت لإستخدام العنف، بينما الثاني (الخوف من زوال السلطان) مثل العامل السياسي. وفي تحليل علاقة الثابت والمتحوّل في هذه الحالة، نجد أن المتحوّل هو العامل الديني وليس السياسي كما قد يُخيل للبعض من الوهلة الأولى، نقول ذلك إستناداً على مقارنة الجبري في هذا الصدد والقائلة أن: "في المجتمعات السابقة للرأسمالية غالباً ما يجب أن يكون البحث فيها هو عن الأهداف السياسية المتخفية خلف السلوك الديني وليس العكس كما في المجتمعات المتقدمة عليها"، ففي المجتمعات الرأسمالية، السياسي هو الذي يبرر للديني، أي أن الدين ينتصب مستقلاً بمعزل عن الموقف السياسي. بينما في المجتمعات السابقة للرأسمالية فالديني هو الذي يبرر للسياسي، وهو موقف يجعل من الدين تابعاً للتحوّلات السياسية. وإستطراداً؛ فالثابت النسبي في حالتنا هو (العامل السياسي) المتمثل في خوف الإقناذ من زوال سلطتها ونعيمها، ويتمثل دور البنية الدينية اللاشعورية في الدفاع عنه والتبرير له كعامل متحوّل تبعاً للتحوّلات التي تعترى الشروط السياسية والإجتماعية. وبالتالي؛ تجعله - أي الدين - مجبراً في كل مرحلة من المراحل على إنتاج تبريرات وتخريجات حسماً لتقتضيا الظروف. لذلك نجد أنه في الواقع تابع له - للعامل السياسي - وليس كما هو متصوراً له أن يكون، ضميراً مستقلاً يحكم الممارسة السياسية. والطريف المحزن في ذات الوقت إن الإسلامويون ولعقود خلت، ظلوا يعملون عكس ما يطرحونه من شعارات، ولم يلاحظ أحد أبداً أو فلنقل لم يصدق أن هناك مسافة كبيرة وشاسعة بين الشعار وحقيقة الممارسة على الأرض، إلى أن تكشفت في المراحل الأخيرة من حكم الإقناذ. فقد سمعنا كثيراً في الماضي شعارات موعلة في المثالية مثال: "لا لدينا قد عملنا"، والتي هي في الواقع الموضوعي شيئاً غير ذلك.

لذلك فالقمع الذي مورس كآلية سياسية أثبت أنه كان دفاعاً عن السلطة والنعيم وليس دفاعاً عن الدين، وبتعبيرهم "أنهم فعلاً لدينا قد عملوا". وقد وقفت الحلفية الأيديولوجيا الدينية وعلى الدوام وطوال فترة المواجهات (كما رأينا في خطاب فقهاء السلطان) كمبرر شرعي. وبالتالي كان واضحاً لكل ذو بصيرة أن الإقناذ كانت تدرك ومنذ الوهلة الأولى وعلى المستوى المرجعي، أنها سوف لن تتعامل مع هذه الإحتجاجات بأخلاق ومرجعيات الدولة التي تستمد شرعيتها من شعبها وتُحَكَّم وتُحاسب على أساسها في الحياة الدنيا قبل المات، وإنما بإطار ومرجعية ماورائية، أهم ماتعطيه لهم هو أن ترجئ حسابهم ومحكّاماتهم - كما شرحنا - إلى عالم أخروي، ويقبع بعيداً خلف ذلك الدفاع المستميت بأي وسيلة كانت، رغبة واضحة وصريحة للحفاظ على السلطة والنعيم. وهذا موقف ميكافيللي أو غائب لا تخطئها العين أبداً.

وختاماً لهذه الجزئية نجد إن غياب التنظيم والقيادة من جانب القوى المناوئة وعنف السلطة من جانب النظام كانت هي المطرقة والسندان التي سحقَت رغبة الشعب في التغيير، وليست عوامل ثانوية أخرى. فغياب التنظيم والقيادة أفقد قوى التغيير المبادرة والإستمرارية والصمود، إن لم تكن الإرادة في مواجهة العنف بدائل وأساليب تحد منه. ما لم تنتبه له قوى التغيير هو أن الخطاب الأيديولوجي للسلطة ومشروعها الرسالي قد سقط في مواجهة متطلبات العصر من الناحية النظرية والعملية، وكل ما تبقى منه أو قدمه لنا وللعالم والإنسانية، جبة فقيه سلطان بالية مزقتها من قُبَلٍ فضائح الفساد وشهوات الدنيا، آمليين منها - أي هذه الجبة

البالية - أن تستر عورة ما تبقى من خوف من زوال سلطان زائف وجاه ونعيم أصبح حصرياً يُوزع على الأقربين من العشيرة. ولم تفقه هذه القوى أيضاً أنه بالقدر الذي يستمر فيه الضغط على النظام بصورة منظمة ومستمرة حتى وإن كانت بإيقاع بطيء، فإن عامل الخوف يتآكل بالتدرج إلى أن تصبح السلطة عارية أمام شعبها وأمام التاريخ. وإلى أن تكتشف قوى التغيير هذه المعادلة التراكمية للفعل الثوري في حقيقتها البسيطة المتمثلة في الدور الفعال الذي تلعبه القيادة والتنظيم، وتعمل على معالجته،¹ سيمضي علينا زمناً ليس باليسير في مقاومة أمواج وتيارات المد والإنحسار في مسيرة التغيير أو إنتظار نبوءة الأستاذ محمود محمد طه التي قالها في سبعينيات القرن الماضي¹.

لذلك سيظل التغيير عبر الإنتفاضة أو الثورة احتمالاً قائماً، ومرهوناً في نفس الوقت، بالمرحلة التي يمر بها السودان حالياً، تتحكم في نتائجه النهائية دينامياته الداخلية الذاتية المتمثلة في أزمة القيادة والتنظيم بالإضافة إلى العامل الموضوعي المتمثل في عنف السلطة وخوفها من الزوال. أما أن تحقق هذه الإنتفاضة شروط التغيير الكامل في علاقات وهيكل ومؤسسات وقيم الدولة الحالية، فهذا أمر فيه نظر - كما يقولون!، يمثل حدث الإنتفاضة نفسها وشروطها المتحولة التي ذكرناها آنفاً نقطة البداية في مشروع التغيير. قد يكون ذلك أمراً منطقياً ومفهوماً، لكن الخوف كل الخوف أن لا تسير الإنتفاضة - حال حدوثها وهزيمتها للنظام - نحو تحقيق التحول الذي أشرنا إليه، بل تعيد إجترار تجارب الردة السابقة التي حدثت في أكتوبر وأبريل، والعناصر المساعدة على حدوث هذه الردة موجودة بالفعل، والتي يقف خلفها الضعف الذي سببته الإنقاذ للدولة من خلال السيطرة الإقتصادية والإقسام الإجتماعي، فكلها عوامل تجعل من الردة احتمالاً ممكناً، سواء إن كانت خلفها الإنقاذ عبر ثورة مضادة فيما هو أقرب للنموذج أقرب المصري، أو غيرها. كان من الممكن أن تعمل قوة البنيات السياسية كعنصر يكبح الردة أو الثورة المضادة، لكن تباين الإرادة السياسية حول قضية التغيير وبناء الدولة الحديثة في السودان داخل هذه البنيات، بالإضافة إلى ضعف التنظيم والقيادة كلها أسباب تجعل من الردة واردة بصورة أكبر.

المعروف أن التغيير هو الثابت الكوني والمعرفي الوحيد، وبالتالي حدوثه - في أي سياقات أو منظومات مرجعية - أمر حتمي لا مفر منه، وما يجب إدراكه وفهمه أنه وفي عالمنا المعاصر وسياقنا الذي نتحدث عنه، مسألة الدولة الدينية بكل صورها وأشكالها أصبحت شيئاً من الماضي ولا تتسق مع مفهوم الدولة الحديثة، وقد أثبتت ذلك الإنقاذ عملياً بنفسها عبر تجربتها التي تشارف الربع قرن من الزمان. وبالتالي فإن ذلك يضاعف من محمة التغيير لأن زوال الإنقاذ لا يعني زوال نظام سياسي فحسب، وإنما زوال تيار فكري كامل وأيلولته أرفق متاحف التاريخ السياسي، والإنقاذ تدرك ذلك وتعيه تمام الوعي، وذلك ما يبرر العنف المفرط الذي مورس والذي كان غرضه إرهاب الآخرين تجنباً للتغيير.

إن الفحص الدقيق وإعادة النظر للإقسامات التي حدثت أخيراً في صفوف الحركة الإسلامية²، - وكنا قد تنبأنا بحدوثها في كتابات سابقة - يكشف عن أنها لا تخرج أيضاً من سياق مسألة التغيير إذا نظرنا إليها من خلال إطار مرجعي مختلف، ذلك لأنها تتحرك في مدارات إعادة إنتاج الدولة الدينية في ثوب حدائوي معاصر، وبهذا التجميل أو إعادة التجيير لصراعات السلطة والثروة التي حدثت داخل خيمة الإسلام السياسي، تحاول طرح نفسها كجزء من عمليات التغيير الحالية لكي تجد لها موطئ قدم في الثورة والإنتفاضة وترتيبات السودان ما بعد الإنقاذ.

لذلك نجد أن التغيير الذي نادي به شعار: "حرية سلام وعدالة" إن لم يتضمن في داخله التغيير الهيكلي كروية إستراتيجية، تكتيكاتها في المبتدأ هي إعادة التنظيم وتفعيل دور القيادة لقوى الحداثة والتغيير، فإننا وبلا أدنى شك مقبلون على دورة إسلام سياسي جديدة، خاصة إذا تفحصنا بدقة شديدة الحراك السياسي الدائر وموزاناته. أو بتعبير آخر ما نعنيه هو: إذا كان هذا التغيير وعلى المستوى السياسي سيعيد تركيب الحركة الإسلامية من جديد في تروس عملية التغيير القادمة تحت أي مسمى كانت، أو كنوع من الإستثمار السياسي في إنقساماتها لتسريع عمليات التغيير أو الإطاحة بالنظام، فإن ذلك سيكون وهماً كبيراً وخطأً إستراتيجياً لا يغتفر أو كما تقول الفرنجة Grave mistake، لأنه تكتيكاً عفى عليه الزمن، نقول ذلك لا مكيدة أو مزيدة في أحد أو حجة بعينها، وأما لحقيقة موضوعية وهي أن المنقسمين أو الخارجين عن الحركة الإسلامية لم تتلمس في خطاب أيأ منهم نقداً نظرياً حقيقياً لتجربة الإسلام السياسي في السودان خارج المسجلات والتهديد بكشف مستور الفساد، وهذا النوع من الخطابات ليس سوى نوع من "الملامة" بين رفاق الأمس، وتلوح بالعصى الغليظة ممن لم يجدوا خطأً أو أبعداً من قسمة الغنيمة. والشاهد أن كل الذين كتبوا في نقد النظام الحالي من الإسلاميين لم يلاحظ أبداً أن مدخلهم كان نقداً موجهاً للأسس التي أنتجت هذه الأزمة، إنما ثبتوها تثبيتاً، سواء إن كان ذلك علانية أو تورية، أو بالتجاهل وعدم التعرض لها كما في خطاب د. غازي صلاح الدين العتباتي آخر المغادرين لسفينة الإنقاذ الغارقة. إن هذا السيناريو الذي يعيد توفيق الحركة الإسلامية أو إعادة دمجها بأي صورة داخل عجلة التغيير نتيجه التي لا مفر منها، هي تمزيق ما تبقى السودان على خلفية ماذكرناه من ثبات أسس خطاب الإسلام السياسي والإقسام الإجتماعي الذي أشرنا إليه آنفاً.

2 - التسوية:

الفرضية الثانية هي التسوية السياسية ما بين النظام ومعارضيه، ودائرة المعارضين تشمل القوى المسلحة وأخري لا تتخذ السلاح وسيلة للتغيير. إن فرضية التسوية قائمة على أساس أن إتفاقية (ما) في طريقها بين النظام من جانب، والقوى المعارضة له من جانب آخر. وكل المؤشرات تقول أن التسوية المحتملة القادمة ستكون نسخة شبيهة إلى حد بعيد لإتفاقية السلام الشامل CPA التي وُقعت في يناير 2005 بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان. المنطق الذي يقف وراء هذه الفرضية يتمثل في:

أولاً: الشروط الداخلية التي لا تخطئها العين والمتمثلة في وصول الإحتقان السياسي إلى نقطة حرجة، بحيث لم يعد بإمكان أي طرف من الأطراف المتصارعة على تحقيق إنتصار حاسم في المدى القريب على الأقل، وتقريباً هذه الشروط الموضوعية شبيهة بتلك التي كانت سبباً - بالطبع ضمن أسباب كثيرة أخرى - التي أدت إلى جلوس الأطراف المتحاربة على طاولة المفاوضات للتوصل إلى مساومة إستراتيجية.

ثانياً: الضغوط الدولية والإقليمية والتي وكما كانت في السابق سبباً في ضغط أطراف النزاع، أيضاً هي اليوم تسعى بنفس الطاقة لوضع حد للحرب ما بين الحكومة والمعارضة المسلحة التي تمثلها الجبهة الثورية السودانية، وربما آخرين!!

وعموماً؛ لقد أصبح شائعاً في تقنيات وعلم فض النزاعات أن تكون إستراتيجية المفاوضات بين أي أطراف متصارعة على الحكم في بلدانها - خاصة تلك التي تخوض مواجهات مسلحة بينها - معتمدة بشكل رئيسي على التوصل عبر سلسلة من المساومات المعقدة إلى تسويات في ثلاثة ملفات رئيسية هي: **السلطة، الثروة والترتيبات الأمنية والعسكرية.** والمبدأ الأساسي في المفاوضات هو ضرورة حصول التراضي والقبول، ثم إتفاق حول هذه الملفات بأي صورة كانت، يعقبه مباشرة توقيع على صيغة إتفاق نهائي يتم

بوجه إدماج الأطراف المختلفة في ترتيبات نظام حكم إنتقالي. إستراتيجية المفاوضات هذه عادة ما تتبع تبادلية معادلة (فوز - خسارة)³ في تقرير مصير التسويات التي يتم التوصل إليها بين الفرقاء. ومهما يكن من أمر، فقد أثبتت هذه المنهجية نسبة نجاح مقدرة في كثير تجارب فض النزاعات في العالم، إلا أنها أيضاً فشلت في الصمود في الإستمرارية في كثير من التجارب. فمن الناحية النظرية؛ هذه المنهجية يمكن إعتبارها مفيدة وفعالة في عملية الحد من النزاعات ووقف الحرب، أما أن تصنع سلاماً، فهذه مسألة أخرى لا تحققها في كثير من الأحيان في المفاوضات المعادلات الصماء، إنما الإرادة السياسية للأطراف الداخلة في عملية التفاوض، ومن القراءة السليمة والعميقة للوسطاء لواقع الصراع بين الأطراف التي يتوسطون بينها. وأخيراً وليس آخراً قدرة ضمانات الإتفاق على الصمود والتحقق.

ففي تجربة المفاوضات التي أفرزت إتفاقية السلام الشامل في السودان CPA الموقعة في يناير 2005 بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، كانت تقنيات فض النزاع على مستوى عالٍ من الأداء والإحترافية بحيث نتج عنها في نهاية المطاف وثيقة هي من حيث الشكل والمضمون، تصنف كواحدة من أقوى الوثائق التي كُتبت في تاريخ السودان المعاصر. وبالرغم من هذا التوصيف، لم يكن في مقدورها أن تصنع السلام أو الإستقرار، إذ أن نتيجتها المباشرة والملموسة كانت إنقسام السودان إلى بلدين متحاربين بينهما وداخل كل منهما. وإذا كان بالإمكان تفسير ذلك، فإنه وفي تقديرنا يرجع إلى أسباب عدة أهمها: أولاً: إنعدام الإرادة السياسية بين الأطراف المتفاوضة للتوصل إلى سلام حقيقي، سببه ليس عدم الرغبة السلام نفسه، وإنما تباعد التصورات أو المشاريع السياسية لسودان مابعد الإتفاقية، وهو الذي لعب الدور المركزي في ذلك. ثانياً: إنعدام الفهم الدقيق والعميق للوسطاء لطبيعة الصراع والأزمة السودانية، والذي إنعكس من خلال التكتيكيات التي إتبعها الوسطاء في التعامل أثناء المفاوضات، حيث أنها تمت بصورة "مقبولة" أو "منمطة"، أي أُتبع فيها نظم وقوالب ومنهجيات فض النزاعات الكلاسيكية أو النمطية بعيداً عن أي إنعكاس أو ظلال لقراءة عميقة للواقع المعقد للنزاع السوداني في أبعاده الثقافية، الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية والتاريخية.

وبالتالي؛ آخذين في الإعتبار هذه التجربة القريبة، نتوقع أن أي تسوية قد تتم من خلال أي مفاوضات قادمة بين الحكومة وخصومها أو تحديداً القوى المسلحة، سوف تتبع نفس الخطوات، عليه؛ من المتوقع أن تقود لنفس النتائج أيضاً. الجديد في توقعاتنا هذه المرة هو أن التباعد بين الأطراف المتفاوضة في هذه الحالة سيكون أقل درجة مما كان عليه في إتفاقية السلام الشامل، وذلك مبنياً على التغييرات الطفيفة التي طرأت على طبيعة ومحتوى الصراع بين الطرفين ما بين الماضي والحاضر. فقد كان النظام السوداني في السابق ينظر إلى خصمه الحركة الشعبية لتحرير السودان، كحركة تختلف معه ليس فكرياً فحسب، وإنما دينياً وثقافياً وعرقياً وهي وفقاً لهذه النظرة - أي الحركة - ليست خصماً يتعارك معها النظام داخل حلبة الوطن الواحد، إنما كائن أتي من كوكب آخر ويجب أن يعود إليه. وقد كان هذا الشعور - في واقع الأمر - هو البوصلة الحقيقية التي وجهت تفاصيل المفاوضات والبنية اللاشعورية التي حركت دافع الرضي والقبول لدى النظام، والسبب في ذلك هو الإختلاف الديني. الآن وبسقوط عامل الإختلاف الديني، تبقت العناصر الأخرى كما كانت في السابق، بالتالي فالنظرة للمتفاوضين الجدد على الجانب الآخر من الطاولة ستظل تحمل نفس السمات منقوصاً منها عنصر الدين، أو بالأصح عدم القدرة على الإرتكاز على الإختلاف الديني كمبرر، وهذا تحول مهم لأنه، يكشف القناع من جانب، عن المسببات والأهداف الحقيقية لدولة الإسلام السياسي، ومن جانب آخر، يسلط الضوء على التحول المتوقع في شيطان تفاصيل المفاوضات المرتقبة. لذلك سيكون تركيزنا على وخلال الفقرات القادمة - ونحن نحاول أن نتخيل التسوية - على إلقاء بصيص من الضوء إستراتيجيات المفاوضات وتسوياتها المقبولة من خلال إستعراض توقعاتنا في الملفات السابق ذكرها(السلطة، الثروة والترتيبات الأمنية).

ملف السلطة:

دائماً ما تعتمد المفاوضات في قسمة السلطة على نظرية إحداهن التوازن بين الفرقاء، وقسمة السلطة عملياً تعني إعادة توزيع المواقع الدستورية والتنفيذية والتشريعية بين الطرفين/الأطراف المتفاوضة بنسب متفاوتة. والغرض من ذلك واضح، إذ تعني إعادة التوزيع هذه، المشاركة والإدماج في بنية السلطة/الحكومة. والمهم في هذه العملية أن تكون هناك نسبة توزيع متفق عليها، بالتالي فإن العنصر الحاسم في الوصول إلى هذه النسبة أو الصيغة، هو التوازنات والضغوط التي تقع على أو يتعرض لها كل طرف من الأطراف بحيث تدفعه للقبول بهذه النسبة أو تلك، وهنا نجد أن نسبة التوزيع والإدماج في بنية الحكم تقع تحت تأثير يقع خارج طاولة المفاوضات، ألا وهي الأوضاع السياسية والعسكرية أو ميزان القوة. ولشرح ذلك نأخذ حالة إفتراضية كمثال: دعونا نفترض أن كل ما أشتد الضغط على النظام الحاكم عسكرياً وسياسياً يصبح أضعف، وبالتالي أكثر رغبة في التوصل لتسوية وعقد إتفاق حتى يتمكن من تخفيف الضغط عليه، بإعتبار أن إستمرارية الضغط قد تؤدي إلى إنهياره، إذاً هو في نهاية المطاف يتجنب الإنهيار، لذلك نجد في طاولة المفاوضات يبدى مرونة أكبر لكسب الوقت أو تعديل أوضاعه بتغيير ميزان القوى أو الحصول على إتفاق ما لوقف تدهوره عند نقطة معينة. بالنسبة للأطراف المتمردة على النظام فمتى ما كانت أقل تأثيراً أو ضعيفة في موازنة القوى كانت أدوات ضغطها لإنتزاع أكبر قدر من المكاسب أقل تأثيراً. ونموذجاً لذلك نسبة التقسيم في السلطة التي حدثت في إتفاقية السلام الشامل بين الحركة الشعبية والحكومة (52% للحكومة و28% للحركة) والتي في الواقع كانت إنعكاس لموازنة الصراع السياسي العسكري على الأرض. كل ما يفعله الوسطاء هو محاولة النجاح في الوصول إلى النسبة الواقعية من خلال الضغط على الطرفين لكشف حدودهم الدنيا التي لا يمكن لهم تخطيها، وهي الحالة التي تسمى (فوز - فوز) بإعتبار أن الطرفين قد نالا النصيب الواقعي الذي كان يتوقعه كل طرف داخل سقوفات مطالبه.

لذلك المتوقع أن تكون عملية التسوية في هذا الملف ومن الناحية الفنية قائمة على هذا المنظور والمنهجية، والمتوقع أن تنتج نسبة للحكومة ربما أقل بقليل أو أزيد من نسبة نيفاشا (52% مقابل 28%)، وهذا التوازن الدقيق موضوع لكي لا يتم إستخدام حق الأغلبية في إسقاط الحكومة برلمانياً وإعادة دورة الصراع بأي صورة من الصور. حديثنا هنا سوف لن يتركز في النسب، فهذه عملية تفاوضية تفرضها عوامل كثيرة هي التي تقرر أرقامها، لكن الأهم بالنسبة لنا في تحليلنا هو الشروط التي تجعل من هذه النسب والتمثيل قادراً على الإستمرارية والصمود مهما اختلفت نسب التوزيع. فتجربة حكومة الوحدة الوطنية التي جاءت من رحم نيفاشا أثبتت أن هناك عوامل أخرى غير مسألة نسب التوزيع كانت هي السبب المركزي في تعثر الإتفاقية. فكثير من المحللين يرجعون ذلك إلى تعنت الحزب الحاكم وضعف إرادته السياسية من جانب، والضعف السياسي للآخرين من جانب آخر، خاصة في متابعة التنفيذ. قد يكون ذلك تحليلاً وجيهاً، لكن دعونا ننظر للمسألة من زاوية مختلفة، ماذا لو كان ضمن الإتفاق بنوداً تتضمن إعادة تعريف الكثير من الأشياء المحورية في الدولة؟! فعلى سبيل المثال فقد تمكن الحزب الحاكم بعد نيفاشا من إمتصاص مسألة التوزيع في ملف السلطة عن طريق إبتداع وظائف وهمية أو نقل سلطات وزارات محددة إلى جهات أخرى، وهو ما يمكنه من الحفاظ على قبضته على الدولة، والأمثلة كثيرة، فكلنا نسمع وزراء جاؤوا إلى مواقعهم بموجب الإتفاق، وعندما بدأوا في ممارسة مهامهم اصطدموا بواقع أن سلطاتهم - إن وجدت - محدودة للغاية، لا وبل في بعض الأحيان تقوم بها جهات لا يعلمون عنها شيئاً وبالتالي أصبحوا وزراء بلا سلطات تنفيذية حقيقية، فمن الناحية الدستورية هم وزراء يتمتعون بكل ما يتمتع به الوزير من مخصصات وغيرها، إلا ممارسة سلطاته. وهذا يجعلنا نقول أن الأشياء المحورية التي ذكرناها هي ليست في النسب، وإنما في إعادة التعريف لهذه الأهمزة الحكومية - "أدوات ممارسة السلطة" - من جديد وتحديد إختصاصاتها بإعتبارها الركن الأساسي لممارسة السلطة، وهي ما يعطي لأي تقسيمات تنتج عن أي إتفاق، معنى التمثيل والمشاركة الحقيقية. لذلك نرى مسألة إنشاء آليات لها نفوذ مؤثر على الطرفين ضرورة ملحة، وهي ليست

لمتابعة جداول ومسارات التنفيذ فحسب، وإنما جدوى المؤسسات وفعاليتها من خلال التأكد من أن السلطات الممنوحة لها حقيقية وتعكس مشاركة فعلية وواقعية. وفي الشروط المحيطة بالتجربة السودانية ليس هناك خياراً غير أن تكون هذه الآليات تابعة مباشرة للراعين للإتفاقية أو المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، للمراقبة قبل وبعد الدخول في أي توزيع للسلطة، حتى تكون هناك ضمانات حقيقية وملموسة بأن السلطة الموزعة بين الأطراف هي سلطة حقيقية وليست مؤسسات مصطنعة لا تأثير لها في حياة الناس أو في مسار السلام.

الجانب الآخر هو المبادئ الدستورية التي تحكم ملف السلطة، وغني عن القول الإشارة إلى أهمية الدستور في هذا الصدد، لأن ذلك معروف بدهاءة في العمل السياسي وبناء الدولة، وما أجبرنا على إعادة الإشارة هنا إلا تجربة تطبيق إتفاقية السلام السابقة التي لعب فيها الحزب الحاكم دوراً سلبياً يامتياز. وبنفس القدر الذي تلاعب فيه أيضاً ومن الناحية الإدارية في تميم قضية قسمة السلطة كما شرحنا عليه، فإنه أيضاً تلاعب بمسألة الدستور. فقد تم الإتفاق على تكون إتفاقية السلام الشامل جزء لا يتجزأ من الدستور الإنتقالي، وقد حدث ذلك بأن صدرت وثيقة أنيقة الطبع، لكن واقع التطبيق على الأرض كان مختلفاً والذي هزمه النظام عن طريق القوانين والتشريعات والمراسيم. وأيضاً الأمثلة على ذلك حاضرة، فمثلاً نجد في صلب الدستور الإنتقالي هناك نص صريح وشديد الوضوح على الحقوق الأساسية، والتي من ضمنها الحريات المعروفة، ولكي يهزم النظام الدستور وهذه المبادئ، قام بإصدار قوانين مثل: قانون النظام العام، قانون الصحافة والمطبوعات... إلخ من القوانين، وكلها أصابت الدستور الإنتقالي في مقتل حتى أصبح عديم القيمة والفائدة ولا معني له. أيضاً هذه القضية متوقع أن تكون موضوع جدل في المفاوضات القادمة. الشئ الإيجابي الآن هو الحركة الكبيرة التي تنتظم المهتمين بالعمل العام من سياسيين، منظمات مجتمع مدني، ومؤسسات تعليمية في العمل على صناعة الدستور وهو محمد مقدر نتمنى أن يصب عائده في الإستقرار.

ملف الثروة:

العلاقة ما بين الثروة والسلطة وطيدة، وقديمة قدم الإنسان، فمعروف أن كل من يملك السلطة يسعون للإستحواذ على الثروة، بينما من يملكون الثروة يحاول دائماً الحصول على السلطة، وهذه المصلحة المتبادلة تاريخياً معروفة. هذه العلاقة الجدلية موجودة وكثيرة الظهور في المجتمعات الإنسانية وتختلف مظاهرها باختلاف درجة تطور المجتمعات والنظم الدستورية والقانونية فيها التي ترسم حدود نفوذ كل مجموعة. بالنسبة للأوضاع في السودان فالمبدأ لم يختلف كثيراً، لكن ما يهمني هنا هو رؤية هذه العلاقة ضمن إطار بحثنا المتعلق بالتسوية المرتقبة.

تختلف مسألة تقسيم الثروة عن تلك المتعلقة بالسلطة في وجوه كثيرة، فهي على الأقل لا تتم بالصورة التي تتم بها مسألة توزيع الحقائق الوزارية، بمعنى؛ أن يخصص لكل طرف نسبة من المال أو موارد الدولة تصب في خزينته مباشرة، هي ليست كذلك. إن منطق تقسيم الثروة هنا مرتبط بإعادة توزيع موارد الدولة على مجتمعات تنتمي لها الأطراف المتفاوضة، ودائماً ما تكون الأفضلية للمناطق والمجتمعات الأكثر تأثراً بالصراع. لذلك فمعادلة التوازن هنا في المفاوضات لا تعتمد على ميزان القوة العسكرية أو السياسية بقدر ما تعتمد على واقع الضرر الذي حدث لهذه المجتمعات أو المناطق، وفي العملية التفاوضية إثبات الضرر هو النقطة المركزية في تحقيق المكاسب، هذا مستوى، المستوى الآخر هو الضمانات القوية لتحقيق هذه المكاسب. فالقوى التي تواجه السلطة تتحرك من منطق أنها مناطقها تضررت على عدة مراحل أولها أنها ظلت مناطق ومجتمعات مقصية ومهمشة من قسمة الموارد لفترات طويلة وهذا هو سبب النزاع، المرحلة الثانية أن النزاع نفسه تم في مناطقها مما سبب إضراراً مضاعفاً لها وبالتالي تصبح الضرورة هي

ليست إعادة التوازن بين الأطراف والمجتمعات المختلفة فحسب وإنما التعويض عن الدمار والحرب الذي سببه النزاع وإعادة الحياة من جميع وجوهها ومن ثم البحث عن التوازن المطلوب.

وقسمة الثروة والموارد تعتمد صيغ ومعادلات مختلفة ذات صلة وثيقة بمتغيرات عديدة منها درجة الإقصاء والتهميش، أوجه الحرب والدمار، مقدار الموارد الموجودة (لا نعني بالموارد المخزون النقدي وإنما كل موارد الدولة الزراعية، الحيوانية، الصناعية، الإستثمارية، الموارد الطبيعية كالمعادن والبتترول والغاز والمصادر المائية، والموارد البشرية والعلاقات، وكل ما يصنف كموارد تصب في الدخل القومي للدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة). وعادة ما يتم التقسيم هنا بطريقة تفاضلية أو متناسبة مع عوامل التهميش/الإقصاء والضرر، هذا على المدى القصير، أما على المدى الإستراتيجي البعيد فيجب أن يكون التوزيع قائماً على أساس تحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية والإقتصادية كحد أدنى. الشاهد أنه وعند إستدعاء تجارب الاتفاقيات التي وقعت ما بين الحكومة وخصوصها، فقد نصت الإتفاقيات على شئ والذي تم تنفيذه شئ آخر. فالنظام أقر بالتهميش والضرر، وإتفق على إعادة التوازن والإصلاح، لكنه لم يعمل في الواقع على إزالة كل ما أقر بحدوثه. وتفسير ذلك يعود إلى أسباب متشابكة ومعقدة، منها ما يمكن قراءته في إطار عدم رغبة النظام على التفريط في مكتسباته الإقتصادية التي حصل عليها، وهذا يجد منطقه في أسس تفكير النظام نفسه والتي ناقشناها سابقاً عندما تعرضنا لمفهوم "التمكين" الذي إبتدعه النظام وفضه عبر سياسات مختلفة. أيضاً يمكن قراءة ذلك في إطار العلاقات الإقتصادية المتشابكة التي صنعها النظام، علاقات الربح والنشاط الطفيلي، والتي تضعه في النهاية كنظام فقد السيطرة على النظم الإقتصادية. ومع ذلك؛ وفي الوضع القائم في السودان الآن فإن المسألة أعقد بكثير مما قد يتصور البعض، وهو ما يجعل قسمة الثروة ليست عملية لإعادة توزيع لموارد وإنما لمديونيات كبيرة ومؤسسات إقتصادية منهارة. وعندما أشرنا في بداية هذه الدراسة إلى عملية إضعاف الدولة التي قام بها النظام الحاكم فإن واحدة منها تمت للنظم الإقتصادية في إطار عملية "التمكين" والتي بموجبها آلت مؤسسات إقتصادية تنموية كبيرة لكادر الإسلاميين وتوقفت عن الإنتاج لسوء الإدارة. وفي واقع الأمر، لقد كان الأمر مقصوداً ومعمداً (تخريب المؤسسات الإقتصادية المنتجة)، فالنظام عندما قام بمخصصة المؤسسات الإقتصادية المنتجة قصد أن يضرب عصافير كثيرة بحجر واحد، أولها تمكين عضويته إقتصادياً بتمليكها هذه المؤسسات، ثانيها: تصفية النشاط السياسي والنقابي في أماكن التجمعات العمالية في هذه المؤسسات والتي كانت تمثل ممدداً لوجوده السياسي (نقابات العمال والمزارعين والحرفيين والموظفين). ثالثها: عندما تنهار هذه المؤسسات يقوم ببناء أخرى بديلة في مناطق تحدم توجهاته السياسية وخيارته الإستراتيجية، وهذا ما حدث، إذا قامت الدولة بتركيز الصرف على التنمية في الإقليم الشمالية وهو ما فضح توجهات الإقصاء والعنصرية لدى دولة الإقناذ.

هذه التحولات وعند مناقشتها في قسمة السلطة والموارد نجد أن مسألة التقسيم تنسم بصعوبة بالغة خاصة بعد خروج البترول من المعادلة الإقتصادية مع إفضال جنوب السودان، أو بمعنى أدق أن المناقشات في ملف الثروة ومرة أخرى لن تكون مناقشات لتقسيم موارد موجودة، وإنما لتقسيم مديونيات متراكمة ومؤسسات ينعق فيها البوم. لذلك نعتقد أن هذا الملف يجب أيضاً إعادة التفكير فيه بصورة مغايرة، تكون النقطة المركزية فيه وقبل البدء في أي تفكير حول كيفية التقسيم، هي إعادة الأمور إلى نصابها أولاً، والمعني بذلك هو إعادة المؤسسات الإقتصادية ولو من الناحية الإدارية لوضعيتها القانونية والتنظيمية داخل الدولة إلى ما قبل يونيو 1989. وقد لا يرى البعض أهمية في ذلك الموضوع، لكن فلنتخيل على سبيل المثال مؤسسة كالهئية القومية للكهرباء والتي بقيت عبارة عن هيكل فارغ بعد أن آلت بصورة غير مفهومة إلى شركة الكهرباء وكذلك وزارة الري التي أصبحت وحدة السدود تقوم بكل أعمالها، ومشاريع زراعية وصناعية كثيرة حدث فيها مثل الذي حدث لهئية القومية للكهرباء، ناهيك عن

الشركات المشبوهة التي تعمل في المجالات المختلفة وذات إرتباط وثيق بالحزب الحاكم. لذلك فإن أي تصور يتم فيه إعادة توزيع للثروة وهي على صورتها الحالية، وطبقاً لما يتخيله الوسطاء (الذين وفي تصوراتهم أن المؤسسات الاقتصادية الحالية مازالت مؤسسات دولة وليست حزب)، هو محض خيال وخداع. إذا المطلوب وقبل بحث تفاصيل إعادة رسم تقسيم الثروة وإستراتيجياتها هو إعادة هيكلتها من جديد وإعادتها لصورتها كمؤسسات تخدم الدولة، بمعنى؛ إستعادتها مرة أخرى من قبضة المؤتمر الوطني، ومن ثم التفكير في كيفية توزيعها بما يخدم التطور الإقتصادي الذي يخدم عدالة التوزيع وتساوي الفرص.

الترتيبات الأمنية:

الثابت في العمليات التفاوضية لأي ترتيبات أمنية وعسكرية، هي أنها تتم وفقاً لقواعد وشروط أساسية ومحددة، تستخرج على ضوءها جداول زمنية للتطبيق. وعادة ما تكون القواعد المتبعة هي: مناقشة الأوضاع الإدارية والعملياتية لجيوش كل طرف من من حيث أماكن تركز وإفتتاح القوات وحركتها الإدارية أثناء المفاوضات وحين التوصل إلى تسوية، بالإضافة لمسألة إدماج القوات، بينما الشروط هي: وقف إطلاق النار بين الطرفين/الأطراف. وتمثل عملية إدماج القوات بأي تصور يُطرح، النقطة الحاسمة في أي شكل من أشكال المفاوضات، بإعتبارها النتيجة المطلوبة. فعملية الإدماج إما أن تأخذ مسار الإستيعاب الكلي لقوات الأطراف المتمردة في القوات النظامية (الجيش الرسمي للدولة)، كما حدث في إتفاقية أديس أبابا 1972، وإتفاقية سلام شرق السودان بين جبهة الشرق والحكومة عام 2006 أو في نموذج إتفاقية أبوجا نفس العام. أو أن تبقى كل قوة عسكرية منفصلة كما هي في مناطق تركزها وإفتتاحها، وفي هذه الحالة تتم مسألة الإدماج عبر تكوين قوات مشتركة كما حدث في نموذج إتفاقية السلام الشامل CPA. والوضعيتين يقف خلفها منطق سياسي، فعملية الإستيعاب هي في الواقع عملية تسكين لأفراد القوات المتمردة داخل الجيش من أعلى قمة المؤسسة العسكرية لأدناها بإعتبار أن ليس هنالك خلاف سياسي حول المؤسسة العسكرية للدولة ودورها بواسطة طرفي التفاوض، أي أن هناك درجة من الثقة فيما كؤسسة عسكرية. أما في حالة أن يتم الدمج عبر مرحلة وسيطة بتكوين قوات مشتركة، فهذا يعني - على الأقل - أن الطرف المتمرد على السلطة لا يثق في المؤسسة العسكرية التي يحاربها، وإلى حد ما إنعدام ثقة الحكومة في جيش التمرد لأسباب مختلفة. وأيضاً كلا الحالتين تؤديان إلى نتائج مختلفة، فحالة الإستيعاب هي قبول بالأوضاع الراهنة التي تُبقي على المؤسسة العسكرية كما هي، أما الثانية فهي من الناحية الموضوعية تفكير في إعادة تركيب المؤسسة العسكرية من جديد وصياغة دورها في الحياة السياسية والدولة مستقبلاً. والمتوقع في المفاوضات المرتقبة أن يتم الأخذ بالنموذج الثاني وذلك لأسباب عديدة أهمها:

1. القوات التي تحارب النظام الان، وبالإضافة إلى أسباب التهميش والإقصاء التاريخية المعروفة في مناطقها ومجتمعاتها، تنظر إلى الحرب الحالية كإمتداداً للحرب الأهلية السابقة ما بين الجنوب والشمال، وبالتالي فتأثير إتفاقية السلام الشامل سيظل كبيراً في حركتها الحالية ذلك لأن الأسباب المباشرة للزراع في مناطقها إرتبطت بخروقات حدثت في إتفاقية نيفاشا خاصة في المنطقتين (جنوب كردفان والنيل الأزرق).
2. من الواضح أن مقدار الثقة ما بين الطرفين في مسألة الترتيبات الأمنية متدهور إلى حد بعيد، ويعزز من ذلك التجربة الطويلة لأنظمة الحكم السابقة في السودان والنظام الحالي في نقض العهود وتجربة نيفاشا القريبة، خاصة في جزئية الترتيبات الأمنية والعسكرية.
3. الرأي السائد بأن المؤسسة العسكرية اليوم وخاصة في فترة الحكم الحالي، تعد تلك المؤسسة العسكرية المحايدة بعد السلسلة الطويلة من التمشيط الذي تعرضت له، فهي الآن وأكثر من أي وقت مضى، أقرب لجيش حزبي منه إلى مؤسسة عسكرية لدولة.

بناءً على العوامل الثلاثة السابقة يصبح الخيار المنطقي هو أن تتم الترتيبات العسكرية وفقاً لتصور وجود ثلاثة جيوش على الأقل وهي: الجيش الحكومي، جيش الجبهة الثورية، وقوات مشتركة. وإذا أعدنا النظر بدقة، سوف نجد أن هذه الجيوش في الواقع ليست ثلاثة وإنما أكثر من ذلك، فعلي سبيل المثال: قوات الجبهة الثورية ليست جيش واحد متماسك وإنما تتكون من خمسة منظمات عسكرية على أقل تقدير هي: جيش الحركة الشعبية قطاع الشمال والذي يتكون من جيشين في جنوب كردفان والنيل الأزرق، جيش حركة تحرير السودان والذي أيضاً يتكون من أكثر من فصيل، جيش حركة العدل والمساواة، قوات من عرب جنوب دارفور. ينطبق الأمر أيضاً على الحكومة، فهناك القوات المسلحة، وقوات جهاز الأمن والمخابرات الوطني، وقوات أخرى غير معرفة الهوية. كل أو معظم هذه التكوينات العسكرية وشبه العسكرية حتماً ستتدخل في الترتيبات الأمنية للاتفاقية وستكون أوضاعها على النحو التالي وفقاً ما تقرره القوالب التفاوضية:

1. ستبقي كل قوات في المناطق المتمركزة فيها وتحافظ على أوضاع إفتاحها على الأرض لحظة التوقيع على إتفاقية السلام.
2. ستنشأ قوة مشتركة بين الجيش النظامي وهذه القوات.
3. ستصمم جداول زمنية لمسارات عمليات الدمج، فض الإشتباكات ونزع السلاح.

هذا هو التصور العام للترتيبات الأمنية والعسكرية، وبالتالي وعملياً خلال الفترة من بداية الترتيبات العسكرية وحتى نهايتها، سوف تتواجد تشكيلات عسكرية وشبه عسكرية داخل الدولة خلال فترة الإنتقال. هذا الوجود العسكري الكثيف، خاصة في ظل بيئة الثقة فيها تكاد معدومة بين الأطراف الداخلة في مرحلة الإنتقال، ستخلق حالة على درجة كبيرة من التوتر، وربما قد تؤدي إلى مصادمات بين الأطراف المختلفة تكون ساحاتها المدن الكبيرة وربما العاصمة نفسها. وهذه الحالة ليست غريبة ولا بعيدة عن الأذهان، فقد حدثت أثناء الفترة الإنتقالية لإتفاقية نيفاشا بالخرطوم.⁴ وعموماً قد تتم قراءة مثل هذه التواجد من زوايا مختلفة، فهو قد يكون نوع من التوازن المطلوب في مركز صناعة القرار بالخرطوم على خلفية العنف الذي إستخدمته السلطة ضد التحركات الجماهيرية، أو قد يكون بؤر خاملة لإتقلابات عسكرية من أي طرف أو فوضى عسكرية فكل الإستنتاجات محتملة.

ومع ذلك، وإذا تمسكنا بدرجة من التفاؤل، وطرحنا هذه التصورات القائمة جانباً سنجد أنه وعلى خلفية وجود عدة جيوش، فالمناقشة ستتمضي بإتجاه أن أسس إي إتفاق حول الترتيبات الأمنية يجب أن تحقق نهاياته المنطقية، والمعقول هو أن نتخيل أن هذا الإتفاق سيعمل على خلق جيش جديد بعبقيرة قتالية جديدة بناءً على أسس الإتفاق في جوانبه الأخرى بشكل عام، وهو نفس ما هدفت إليه نيفاشا عندما نصت على القوات المشتركة بإعتبارها نواة لجيش سودان المستقبل. والمؤسف أنه وخلال فترة الإنتقال سعت الحكومة قدر إستطاعتها لإجهاض هذا التصور لأسباب تخصها، فكانت هذه الجزئية واحدة من الأسباب التي أفقدت السلام فرصة الإستمرارية، وبالتالي إعادة دورة الصراع المسلح مرة أخرى. لذلك نجد أن النقطة الجوهرية والتي أصبح لا مفر منها في أي إتفاق لترتيبات أمنية في حالتنا، هي إعادة النظر في المؤسسات العسكرية وشبه العسكرية الأخرى وتعريف دورها في حياة سودان المستقبل، مثلها مثل باقي جميع مؤسسات الدولة، إذا كان بالفعل الهدف هو الخروج من نفق الصراعات المستدامة.

لذلك فالتفاوض حول هذا الملف، وبالواقع السياسي الراهن، يصبح جد قضية جد شائكة لأن هامش التنازلات فيه ضئيل للغاية، فلا الحكومة من المحتمل أن تقبل بسهولة بقضية التواجد العسكري للقوى المعارضة في العاصمة والمدن الكبرى، ولا القوات المعارضة ستقبل بأقل من ذلك. ومع ذلك فعبقرية التفاوض وموازين القوى على الأرض خلال الفترة القادمة قد تفرز مواقف جديدة.

خلاصة القول في قضية التسوية بعد إستعراضنا للملفات الثلاثة، فإن إستنتاجاتنا تتكلم عن نفسها، ففي ملف السلطة القضية المركزية والإستراتيجية هي إعادة تعريف مؤسسات السلطة مرة ثانية وإعطائها صلاحياتها الحقيقية حتى يمكننا الحديث عن سلطة واقعية تؤثر إيجاباً في مشاركة الفرقاء، بمعنى؛ يجب أن يكون الصراع في المبتدأ من أجل إعادة الإعتبار لمؤسسات الدولة نفسها ومن ثم يكون الحديث عن شراكة أو توزيع عادل للسلطة وغيرها من المتطلبات التي تدعم وتعزز التسوية، وهذه الخطوة هي في كل الأحوال خصماً على سلطة الحزب الحاكم وبلا أدنى شك. وينطبق نفس القول على الثروة، وهي أيضاً تتمثل في إعادة المؤسسات الإقتصادية لحظيرة الدولة ومن ثم التفكير في الخطوة التالية وهي إعادة توزيعها بما يحقق التنمية والمتوازنة وتحقيق العدالة الإجتماعية وغيرها من الشروط، وأيضاً هذا يعني أننا يجب أن ننتزع هذه المؤسسات من قبضة الحزب الحاكم، وهذه قضية شائكة ومعقدة. الجانب الأخير هو الترتيبات الأمنية والعسكرية، ومخلص القول فيه هو التفكير ومن كل الأطراف في تجنب المصادمات التي قد ينبج عنها تجدد الحرب، والتي سوف تكون هذه المرة أكثر دمراً مما قد يتخيله أي إنسان، ومدخل ليس إلى تفكك ما تبقى من السودان وإنما تحوله إلى النموذج الصومالي أو اليوغسلافي أو ربما أسوأ من ذلك بكثير. إن ذلك يقتضي أن تمر التسوية في الملفات جميعها - إن قُدر أن تكون هنالك تسوية ما - بسلاسة تدعمها إرادة حقيقية لتحقيق السلام مع نظرة إستراتيجية لصنع المستقبل مهما كان حجم التنازلات، للخروج بما تبقى من السودان من نفق التشظي وصراعات الكل ضد الكل.

خاتمة:

وختاماً لهذه المقالة الطويلة والتي حاولنا خلالها أن نتخيل سبل الخروج من الأزمة الحالية للسودان والفوضى المتوقعة، نجد أننا أمام تصورين تفرضها فرضاً معطيات الواقع الحالي والتجارب التاريخية المتوارثة والمترسخة في بنية الوعي السياسي في السودان. فهنا إما إطاحة بالنظام عبر "ثورة/إنتفاضة" أو "تسوية". فإي مخرج هو الأقرب للتحقق، فهذا سؤال قد لا تجيب عليه النتائج المبينة على المصفوفات التي بنيناها للحالتين، لذلك نجد أنفسنا هنا غير معينين بإرتجال نبؤة عن صورة وتوقيت التغيير، وإنما بالبحث في العلاقات الداخلية لكل فرضية، سواء إن كانت إنتفاضة تتطيح بالنظام أم تسوية تنقل الأزمة لمرحلة جديدة.

فعلي سبيل المثال فمصفوفة الثورة/الإنتفاضة قد تكاملت عناصرها كما أشرنا إلى ذلك في البداية من حيث هي كم تراكمي للظلم والإستبداد بأشكاله وأمطه، الإنحلال والفساد بمظاهره المتعددة، التضيق الإقتصادي. لكن السؤال أو التحدي الذي يواجه هذه المصفوفة وكما قلنا آنفاً هو: هل بمقدورها أن تصنع تغيير بالفعل، أم أنها ستعيد تدوير الأزمة كما حدث في أكتوبر 1964 وأبريل 1985. إن التحليل الدقيق الذي أجريناه لمكونات الأجوبة تلخصت في عوامل ضعف القوى المناوئة والمنوط بها إحداث التغيير من جانب، وعنف السلطة والإنتقام الإجتماعي بالإضافة إلى ضعف الدولة بشكل عام من جانب آخر. فكلها عناصر تجعل من إمكانية إحداث تغيير عميق وإستراتيجي في بنية الدولة كعلاقات، قيم، مؤسسات وهياكل، وإستبدالها بغير التغيير، يظل أمراً عسيراً طالما أن القوى المناوئة غير قادرة في الوقت الراهن على فرض التغيير بغيره الجديدة، علاقاته، مؤسساته وهياكله، والحزب الحاكم متمسك بالسلطة حتى آخر نفس ومستعد للتضحية بأي قيمة في سبيل ذلك. لقد أجملنا تصوراتنا للحلول في هذه الجزئية بأن تعيد كل القوى المناوئة للنظام قراءة الواقع الجديد وتصورات المستقبل وإعادة ترتيب علاقاتها مع القواعد، وأن تعيد السلطة من جانبها التفكير في إستراتيجياتها للمستقبل، فهذه المعبد على رؤوس الجميع لن يقتل الآخرين وحدهم، بل ستكون السلطة ضمن قائمة المدفونين تحت الأقباض. فإذا قدر للإنتفاضة أن تنجح في الإطاحة بالنظام فهذا يعني ومن الناحية الإستراتيجية أن تستصحب معها كل دروس الماضي. أما إذا قدر أن تكون هنالك تسوية كما تصورناها أيضاً فالحوجة ضرورية لأن تكون النظرة هي الإنزلاق في هوة الفوضى.

من الواضح والحلي أن المطلوب في الحالتين هو إحداث تغيير بنيوي في الدولة ككل من حيث هي قيم، علاقات، مؤسسات وهياكل، سواء إن كان ذلك عن طريق ثورة/إنتفاضة أو تسوية، بحيث لا تعيد تجارب إنتكاسات الماضي. والأكثر وضوحاً أيضاً هو أن مقدار التنازلات المطلوبة كبيرة للغاية، وتخطت حاجز القبول بمساومات من أجل بقاء هذا أو ذلك على سدة الحكم، لأن الثمن المقابل لذلك فادح. فالزيادة على الدولة الدينية بدغدعة مشاعر الجماهير والهأبها، برهنت السنوات الماضية على أنها مشروع سياسي فاشل بإمتياز وتجربة أفرزت في نهاية المطاف سيطرة وهيمنة سمحات بعينها على مصادر الثروة والسلطة. إن الحاجة لدولة مدنية اليوم هي أكثر إلحاحاً أكثر من أي وقت مضى، والعمل لهذه الدولة المدنية يجب أن لا يكون بغرض البحث عن محارب من المسؤوليات التاريخية أو مزايدة ينتصارها على ذلك وإنما بالتفكير والتنفيذ الحقيقي لمعني الدولة المدنية ودولة المواطنة وسيادة حكم القانون.

هوامش

¹. تقول نبوءة الأستاذ محمود محمد طه: "... من الأفضل للشعب السوداني أن ير بتجربة حكم جماعة الأخوان المسلمين، إذ لا شك أنها سوف تكون مفيدة للغاية فهي تكشف لأبناء هذا البلد مدى زيف شعارات هذه الجماعة التي سوف تسيطر على السودان سياسياً واقتصادياً ولو بالوسائل العسكرية، وسوف يذيقون الشعب الأمرين، وسوف يدخلون البلاد في فتنة تحيل نهارها ليل وسوف تنتهي هذه الفتنة بينهم وسوف يقتلعون من أرض السودان إقتلاعاً".
يقال أن الأستاذ محمود محمد طه قال ذلك في عام 1978 عقب المصالحة بين نظام النبري والجمبة الوطنية حينذاك؟

². أعلنت قيادات محسوبة على التيار الاسلامي في الخرطوم عن تشكيل حزب جديد باسم (الحركة الوطنية للتغيير) في خطوة تمثل انشقاقاً جديداً في صفوف الاسلاميين بالسودان. ومن أبرز قادة الحزب الجديد الذين وقعوا على بيانه التأسيسي البروفسير الطيب زين العابدين والدكتور التجاني عبد القادر ودكتور محمد محجوب هارون والاستاذ احمد كمال الدين المحامي والدكتورة هويدا صلاح الدين العتباتي التي ذكرت ان الحزب لا علاقة له بمجموعة الإصلاحيين التي يتزعمها شقيقها غازي صلاح الدين. وأشار البيان التأسيسي للحزب الى ان شعار الحزب الجديد هو "فلنكن جزءاً من الحل" ولفت الى ان السودان مر في تاريخه الحديث بأطوار عديدة من التقدم والتراجع، والقوة والضعف. إلا أنه وصف المرحلة الحالية بـ "طور الضعف والسقوط بامتياز" مشيراً إلى انفصال الجنوب واستمرار الحروب الداخلية والتدهور الاقتصادي في البلاد بالإضافة إلى العزلة الدولية التي تعاني منها البلاد. وقال البيان "ولإزاء هذه الأوضاع المتزدية أصبح لزاماً على كل سوداني رشيد أن يتخلى عن النظرة الرومانسية الساذجة، القائمة على مدح الذات والتفاخر بالأنساب، وأن يعمل بعقلانية على مواجهة الواقع الوطني المرير، فيطرح الأسئلة الصعبة، ويجيب عليها، دون مخادعة للنفس، أو اتباع للأوهام". ونادي الحزب الجديد بضرورة إعادة النظر في مجمل أوضاعنا الوطنية، ونضع أهدافاً سياسية جديدة، وإعادة ترتيب الوضع الدستوري والاقتصادي في البلاد وقال البيان انه قد آن الأوان للشروع في صناعة مستقبل يقوم على مبادئ جديدة، "ونصم في ضوءها مشروعاً وطنياً لمرحلة ما بعد انفصال الجنوب، ولما بعد النظام الإقناذ، ولما بعد النفط؟". وأشار موقعه الوثيقة التأسيسية، إلى أنهم يريدون بها الدعوة لمنهج بديل في الأداء السياسي، ورفض العبارات والشعارات السياسية البالية، "كما نرفض التستر باللغة، واللف والدوران حول القضايا، وندعو للمواجهة السافرة مع الحقائق، والالتحام الصادق مع جمهور الناس". (منقول عن موقع منبر السودان الديمقراطي: <http://www.sudandemo.com/showthread.php?t=211> : تاريخ التسجيل سبتمبر 2013).

³. التبادلية المقصودة مشتقة من احتمالات تركيب طرفي (الفوز - الخسارة) وهي على النحو التالي: إما (1) "فوز - خسارة" أو؛ (2) "خسارة - فوز" أو؛ (3) "فوز - فوز" أو؛ (4) "خسارة - خسارة". والطريف في الأمر هنا أن معايير قياس الفوز والخسارة قد تتخذ تعريفات مختلفة، إذ قد ما يعتبره البعض فوز يراه الآخرين خسارة والعكس، وضرب مثلاً، ففي وجهه نظر البعض يعتبر الموت خسارة بينما آخرين يرونه فوزاً ما بعده فوز. لذلك فالمعادلة التبادلية هنا في حاجة ماسة لإدخال معاملات ومتغيرات جديدة أكثر تحديداً لمعاني الفوز والخسارة، حتى يكون بالإمكان أن تصبح أي تسويات بين فرقاً أكثر دقة على المستوى المفهومي ومن ثم القدرة على الإلتزام والألزام والتطبيق.

⁴. هناك حادثتين شهيرتين أثناء تلك الفترة فقد قامت قوة مسلحة من الشرطة بإقتحام منزل القيادي بالجيش الشعبي لتحرير السودان القائد ياسر جعفر السنهوري والذي كان يسكن بمدينة الكلالكة وحدث تبادل إطلاق نار أدى إلى مقتل الحرس الخاص لياسر جعفر، نتج عنه إن قامت قوة من الجيش الشعبي بالهجوم على حافلة تابعة للشرطة بجبل أولياء أدت إلى مقتل عدد من أفراد الشرطة. الحادثة الثانية أنه حدث مشادة كلامية بين أحد المواطنين وحرس تابع لقوات مني أركو مناوي بمدينة المهندسين مما حدا بالمواطن إلى إستدعاء الجهات الأمنية والتي إقتحمت المنزل التابع لقوات مني مستخدمة القوة العسكرية الكثيفة.